المحور العاشر

الخدمات العامة

المحور العاشر

الخدمات العامة

أ.م.د. سلطان جاسم النصراوي(*)
أ.م.د. سعدي احمد الموسوي(**)

10 ـ 1: تمهيد

شهد العراق سنوات طويلة من النزاعات وعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، أفرزت جملة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية الخطيرة والتي تركت آثارا سلبية على كل فئات المجتمع وعلى كل قطاعات الاقتصاد لا سيما قطاع الخدمات.

وتؤدي منظومة الخدمات العامة دورا مهما وفعالا في تحقيق التقدم والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، بوصفها العمود الفقري لكل الأنشطة الاقتصادية.

إلا إن ملاحظة التطورات التي طرأت عليها تشير وبشكل جلي الى حالة من الفشل والقصور الواضح في الأداء، وعدم تبني استراتيجيات واضحة المعالم في هذا المجال، وكان الأداء الحكومي دون مستوى الطموح، الامر الذي يتطلب تعزيز الجهود الهادفة الى تقديم الخدمات.

إن التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في مجال الخدمات العامة هي ليست وليدة الحاضر بل تمتد الى ما قبل عام 2003، وقد تعددت العوامل المسببة لذلك، فبعضها يتصل باستمرار الحروب والعقوبات وانعدام الاستقرار الأمني والحرب على الإرهاب والاعمال الإرهابية والتخريب للبنى التحتية، والبعض الآخر يتصل بالعوامل الاقتصادية المتمثلة بالاعتماد على النفط كمورد وحيد، ولما كان العراق يعتمد عليه كمصدر وحيد أدى ذلك الى انخفاض حجم التخصيصات اللازمة لهذا القطاع.

ويترنح الاقتصاد العراقي على وقع أزمات وصدمات اقتصادية واجتماعية وسياسية مركبة ومعقدة، انعكست على مجمل أوضاع الاقتصاد العراقي، كان العامل المشترك فيها تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما ترك آثارا عميقة على اداء قطاع الخدمات.

فما أن بدأ الخروج من الازمة المزدوجة (2014 ـ 2017) حتى عاد ليواجه أزمة جديدة تمثلت في تفشي فيروس كورونا 2020، والتي شلت الاقتصاد العالمي، واحدثت زلزالا مدمرا بسبب توقف النشاط الاقتصادي

(*) كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء.
(**) مركز دراسات الكوفة.

العالمي نتيجة لإجراءات الحظر، وبعد مرور عام كامل من تفشي فيروس كورونا 19 ـ COVID أصبحت هذه الجائحة مأساة إنسانية حقيقية ضربت وبكل قوة الاقتصاد العالمي بأسره، وتسببت بضغوط هائلة على الأنظمة الصحية وعكست اثارا اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة.

لقد داهمت جائحة كورونا العراق وهو يعاني بالفعل من اضطرابات سياسية واجتماعية، الى جانب اقتصاد غير قادر على مجابهة التحديات والضغوطات التي فرضتها وتفرضها الازمات المتلاحقة، ويعاني من مشكلات ليس أقلها ضعف الأنظمة الصحية وعدم توفر المستلزمات الطبية الى جانب ضعف الخدمات العامة الاخرى بسبب انخفاض أسعار النفط الى مستويات قياسية، وعدم توفر الموارد المالية اللازمة لذلك.

إجمالا، وفي ظل تنامي الطلب على الخدمات العامة نتيجة للنمو السكاني، وقيود التمويل والحاجة الى تصحيح أوضاع المالية العامة والتي فرضها انخفاض أسعار النفط، ومن اجل الارتقاء بمنظومة الخدمات الحكومية من حيث الجودة والكفاءة في تقديمها وبما يخلق فرص لتعزيز الانتعاش الاقتصادي، ينبغي العمل على إعادة النظر في السياسات والآليات المتبعة لتقديم الخدمات لتطويرها وتحديثها والاستفادة من التطورات التكنلوجية التي يشهدها العالم وبما يعزز الكفاءة والجودة في هذا المجال.

10 ـ 2:خدمات الصحة العامة

تعد الصحة أحد أهم المؤشرات الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة، والتمتع بأعلى مستويات الصحة حق لكل انسان. وقد أصبحت في ظل انتشار الجائحة تحت ضغط كبير، نتيجة زيادة الطلب على خدمات الصحة ونقص الموارد المادية والمالية.

ويمر القطاع الصحي في العراق بمخاض حاد جدا وخطر، إذ شهد هذا القطاع انحدارا كبيرا وتراجعا ملحوظا خلال الخمس عشر سنة الماضية كنتيجة للحروب والصراعات وعدم الاستقرار وتدمير البنية التحتية بسبب الاعمال الإرهابية... الخ.

ويعد القطاع الصحي في العراق من القطاعات الصحية الضعيفة، وفق المعايير العلمية العالمية، من حيث حجم الإنفاق وتوفر البنى التحتية والقدرة على تلبية كامل احتياجات السكان في الحالات الطارئة والباردة وتوفر الاحتياطات لمواجهة الازمات، وهو قطاع عام، اذ يمثل 63 % من الانفاق الصحي، ويدار ويمول في الغالب من وزارة الصحة 73 % تقريبا. وقد شهد الانفاق الحكومي على الصحة من مجموع الانفاق الكلي تراجعا واضحا خلال السنوات الماضية؛ وذلك بسبب تواتر الازمات وعدم الاستقرار وانهيار اسعار النفط، وقد بلغ الانفاق على الصحة 5.5 % من الناتج الإجمالي الاجمالي وهو أقل بكثير من دول المنطقة ودول منظمة التعاون الاقتصادي.

ويعاني القطاع الصحي في العراق من تقادم البنى التحتية، ومحدودية الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، وارتفاع معدلات الامراض الانتقالية وغير الانتقالية؛ بسبب ضعف الوعي الصحي، وهجرة الكفاءات الطبية والصحية، الى جانب الاضرار الكبيرة التي لحقت به بسبب العمليات الإرهابية والصراع.

وتشير الإحصاءات الى ان عدد المراكز الصحية بلغ 1813 مركز (مركز صحي لكل 16000 من السكان) في حين بلغ عدد المستشفيات الحكومية 190 مستشفى ما عدا إقليم كردستان، وحوالي80 مستشفى اهلي.

وقد اشارت معظم خطط التنمية الاقتصادية الى مجموعة من التحديات والعقبات التي تواجه القطاع الصحي شملت تحديات ذات علاقة بالسياسات الصحية، والتمويل، والإنفاق الصحي، ونظام التأمين الصحي، والكوادر البشرية الصحية، وأنظمة المعلومات الصحية، وعدالة توزيع الخدمات والوصول لها وجودتها.

إن وجود مثل هذه التحديات والعقبات يضعنا أمام تساؤلات حول مستقبل النظام الصحي والخدمات الصحية ومدى قدرته على مواجهة التحديات في ظل غياب الاستراتيجيات والخطط للنهوض بالقطاع، وهو ما تجلى وبشكل واضح في مواجهة جائحة كورونا.

ويواجه القطاع الصحي أعباء متزايدة من جراء تفشي فيروس كورونا 19 ـ Covid والذي شكل خطرا على جانبي العرض والطلب للخدمات الصحية الأخرى غير تلك المتعلقة بالجائحة، إذ لديها مجموعة من السكان الأولى بالرعاية ومعرضين الى خطر جراء الصراعات والأزمات الإنسانية التي مرت على البلد، فضلا عن أوجه القصور في انظمتنا الصحية..

ومنذ تفشي فيروس كورونا باشرت وزارة الصحة العراقية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية بوضع خطط لمواجهة تفشي الفيروس وشكلت لجنة أطلق عليها خلية الازمة تضم كافة القطاعات المعنية لمواجهة الجائحة ومتابعة الإجراءات المتخذة.

وتجدر الإشارة الى ان تأثيرات فيروس كورونا لم تقتصر على الجانب الطبي، إذ وقع الاقتصاد العراقي تحت وطأة ازمة اقتصادية قوية بسبب تداعيات انخفاض أسعار النفط على أثر اجراءات التباعد الاجتماعي وتوقف اغلب الأنشطة الاقتصادية على المستوى الدولي، مما انعكس بشكل سلبي على أداء القطاع الصحي بسبب قلة التخصيصات المالية لمواجهة الجائحة.

ومنذ اكتشاف أول إصابة في 24 شباط (فبراير) وحتى نهاية شهر كانون الثاني (يناير) من عام 2021 بلغ عدد الإصابات 619636 إصابة، فيما بلغ عدد حالات الشفاء 592129 حالة شفاء (نسب الشفاء مثلت95.6 %) في حين بلغ عدد الراقدين الكلي بالمستشفيات 14460، اما الراقدون في العناية المركزة بلغ 191 حالة، في حين بلغت حالات الوفاة 13047.

وكان مجلس الوزراء قد أقر في جلسته المنعقدة في 26 اذار (مارس) 2020 تشكيل لجنة عليا للصحة والسلامة الوطنية، واعتبارها الجهة العليا المعنية بمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد في العراق، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء والأمين العام لمجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزي ومستشار الأمن الوطني وعدد آخر من المسؤولين، وخول مجلس الوزراء اللجنة مسؤولية وضع السياسات والخطط العامة والإشراف على تنفيذها، والتنسيق مع السلطات التشريعية والقضائية والأطراف الدولية ذات الصلة بمكافحة انتشار وباء فيروس كورونا المستجد، كما خول مجلس الوزراء خلية الأزمة مسؤولية الاشراف على الإجراءات الاحترازية وتقديم الخدمات الصحية للمواطنين، على أن ترفع الخلية توصياتها إلى رئيس مجلس الوزراء لإقرارها.

وعقدت اللجنة اجتماعها الاول في 29 آذار (مارس) 2020 برئاسة رئيس الوزراء المستقيل السيد عادل عبد المهدي، وبحثت الوضع الصحي والاقتصادي في البلاد، وقد اشار الى ان تشكيل هذه اللجنة جاء نتيجة تجربة

شهرين من العمل والتقدم الحاصل وتجاوز الصعوبات وتقديم الحلول والتسهيلات اللازمة، وأضاف إن العراق اتخذ قرارات مبكرة بشهادة منظمة الصحة العالمية وحقق نتائج جيدة في السيطرة على الوضع على الرغم من موقعه الجغرافي، وقياسا بدول متقدمة وتمتلك قدرات هائلة.

وقد اصدرت اللجنة جملة من القرارات منذ بداية انتشار الجائحة وتفشيها في البلد منها:

- منح المعامل الحكومية ومعامل القطاع الخاص المنتجة لمواد الكلور والمعقمات والكمامات والمحاليل الوريدية والاحتياجات الوقائية لمكافحة فايروس كورونا، التسهيلات اللازمة لتشغيل وتسويق منتجاتها من الجهات المعنية وفقا للمواصفات الطبية والعلمية وتعليمات وزارة الصحة والبيئة، والموافقة على دخول مادة الكلور من المنافذ الحدودية.
- فتح مقر مسيطر لدى قيادة العمليات، لغرض تسهيل نقل الموظفين أو الآليات التي تحتاجها كل وزارة او جهة غير مرتبطة بوزارة.
- تكليف لجنة الأمر الديواني 55 بفتح نافذة تبرع خاصة للأجهزة والمستلزمات الطبية الوقائية التي يحتاجها الظرف الصحي الحالي من خبراء الصحة والاعلان عن تلك الاحتياجات.
- تكليف الامانة العامة لمجلس الوزراء وهيأة المستشارين بتحديد الاماكن التي تصلح للحجر الصحي وبالتعاون مع الوزارات والمحافظات.
- استحداث مراكز للفحص الصحي في المطارات والمنافذ الحدودية كافة وفق المواصفات والمعايير المعتمدة لدى وزارة الصحة والبيئة والجهات المختصة عالميا بتوفير اجهزة الفحص.
- توفير الخدمات الصحية والعلاجية والوقائية في مواجهة الوباء، واستثناء الادوية والمستلزمات والأجهزة الطبية والعدد التشخيصية والمختبرية من شروط الإجازة الاستيرادية.
- منح وزير الصحة صلاحية إجراء المناقلة المالية من وحدات الصرف بموافقة وزير المالية استنادا للقانون، الى جانب صلاحية ابرام العقود للأدوية والمستلزمات الطبية.
- تشكيل لجنة برئاسة المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء، لإعداد دراسة حاجة السوق من المواد الغذائية والطبية والزراعية مع الاهتمام بالمنتوج الوطني.
- تشكيل لجنة برئاسة وزير التخطيط، لمعالجة انعكاسات الازمة المالية والصحية على المواطنين، والنظر بتوفير مبالغ مالية للمواطنين المتضررين والعاملين بالقطاع الخاص والمتوقفة اجورهم وذوي الدخل المحدود.
- الى جانب كل تلك الاجراءات قررت اللجنة تعليق الدوام بالمدارس والجامعات والمعاهد والكليات وتحويله الى النظام الالكتروني، وفرض حظر للتجول، واغلاق المطاعم والمولات والاماكن الترفيهية من اجل منع انتشار وتفشي الفيروس.

وعلى الرغم من كل الاجراءات المتبعة والمتخذة للحد من تفشي الفيروس ومنع انتشاره، إلا إن المستشفيات

الحكومية أصبحت غير قادرة عن استيعاب المصابين لعدم توفر اسرة للمرضى، فضلا عن عدم توفر أجهزة الإنعاش الرئوي، وفي هذا الإطار أكدت وزارة الصحة والبيئة الى انه بالتنسيق مع العتبتين الحسينية والعباسية وهيأة الحشد الشعبي، تمت إضافة ما لا يقل عن 20 مركزا للشفاء في عموم المحافظات إضافة ما لا يقل عن 20 مركزا لعلاج المصابين كورونا، وبسعة سريرية تصل لـ 11 ألف سرير، كاشفة عن قرب افتتاح مستشفيات ميدانية جديدة مختلفة السعات، لاستقبال الحالات المتوسطة والشديدة، وأضافت أن هناك مستشفيات ميدانية ستفتتح قريبا، مختلفة السعات لاستقبال الحالات المتوسطة والشديدة.

ومع ذلك، وفي تموز (يوليو) 2020 حذرت المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق من كارثة انسانية في البلاد، مبدية قلقها من تردي الوضع الصحي في المحافظات والمدن العراقية، واشارت الى أن تردي الوضع الصحي في المحافظات والمدن العراقية نتيجة ضعف وانعدام البنى التحتية الصحية وقلة الدعم الحكومي المقدم للمستشفيات والمراكز الصحية والنقص الشديد في مادة الأوكسجين وعدم توفر مسحة العينة (PCR) والمستلزمات الوقائية والأدوية، مما تسبب بحصول حالات الوفاة للمصابين بفيروس كورونا، وأكدت المفوضية ومن خلال فرقها الرصدية شحة المستلزمات الصحية والطبية وتخبط الجهات المعنية باختيار أماكن للحجر الصحي للمصابين وعدم تهيأة المستشفيات الكافية لمواجهة الارتفاع المحتمل في عدد الإصابات بالفيروس، وشددت على إن الحفاظ على سلامة وصحة المواطنين هي من مسؤوليات وزارة الصحة وهي مطالبة باتخاذ القرارات المدروسة وانتهاج الخطط الواقعية لمواجهة الجائحة بكل السبل الممكنة، مطالبة وزارة الصحة بـتكثيف جهودها لدعم المؤسسات الصحية وتوفير كميات الأوكسجين الكافية للمصابين بفيروس كورونا لتجنب انهيار الوضع الصحي وحصول كارثة انسانية في البلاد.

ويعاني العراق من تعثر واضح في توفر اللقاحات التي تم اعتمادها من منظمة الصحة العالمية وهي لقاح فايزر ـ بيونتيك واسترازينيكا، إذ لم يكن واضحا ما تعاقدت عليه وزارة الصحة من لقاحات.

وقد أشارت الوزارة على إنها اتفقت مبدئيا على استيراد 8 ملايين جرعة أخرى من اللقاح البريطاني أسترازينيكا عبر منصة كوفاكس (منصة أقامتها منظمة الصحة العالمية في محاولة للسماح بتوزيع منصف للقاحات كورونا)، وستصل على مراحل بدءاً من نيسان (ابريل) 2021، في حين سيتلقى العراق 1.6 مليون جرعة من لقاح فايزر ـ بيونتيك» المضاد لفيروس كورونا، نهاية شباط (فبراير) 2021.

وقال وزير الصحة العراقي حسن التميمي، إن العراق تعاقد على شراء 17.5 مليون جرعة من اللقاح المضاد لفيروس كورونا تكفي لنحو 20 % من إجمالي عدد السكان، أي أنه قد تم احتساب جرعتين لكل شخص.

من جانب آخر، عزت وزارة الصحة تأخر وصول اللقاحات إلى العراق لأسباب لوجستية وفنية خاصة فيما يتعلق بمنتجي لقاح فايزر ـ بيونتيك، موضحة أن التخصيصات المالية لشراء اللقاحات من الشركات المنتجة تم تأمينها بالكامل.

إجمالا، كشف تفشي فيروس كورونا المستجد عن هشاشة النظام الصحي وأظهر عيوبه، وما يزال المواطن العراقي يعاني في الحصول على العلاج الكافي والرعاية الصحية في المستشفيات الحكومية، على الرغم من الجهود الجبارة التي بذلتها الكوادر الصحية، والموازنات الحكومية الكبيرة التي تفوق موازنات عدة، ففي العام

2019 الذي شهد استقرارا أمنيا، بلغت موازنة العراق 106.5 مليار دولار، لكن الحكومة العراقية آنذاك خصصت 2.5 % منها فقط لوزارة الصحة، فيما أعطت 18 % لصالح الأمن، و13.5 % لوزارة النفط. وبحسب بيانات لمنظمة الصحة العالمية فإن الحكومة العراقية أنفقت خلال الأعوام العشرة الأخيرة مبلغا أقل بكثير على الرعاية الصحية للفرد من دول أفقر كثيرا، إذ بلغت حصة الفرد العراقي من هذا الإنفاق قرابة 161 دولارا في المتوسط، مقارنة مع 304 في الأردن، و649 في لبنان.

10 ـ 3: قطاع الكهرباء

يشكل قطاع الكهرباء عنصرا مهما وبارزا للأنشطة الاقتصادية ويؤدي دورا أساسيا ومهما في الحياة الاقتصادية، وتقع الكهرباء في صميم عملية التنمية الاقتصادية، وهي تمثل محركا للنمو الاقتصادي وفرص العمل، ويعد الحصول على الطاقة وبأسعار معقولة وبشكل مستدام امرا حاسما للتطور والتقدم.

وفي العراق تمثل وزارة الكهرباء الجهة المسؤولة عن السياسات وامدادات الكهرباء في جميع انحاء البلد، وقد تأسست بعد عام 2003 وتتكون من 13 شركة عاملة في مجال الإنتاج والنقل والتوزيع الى جانب شبكتين ساندة.

شكل (1 ـ 10) هيكل قطاع الكهرباء في العراق كما هي في عام 2020

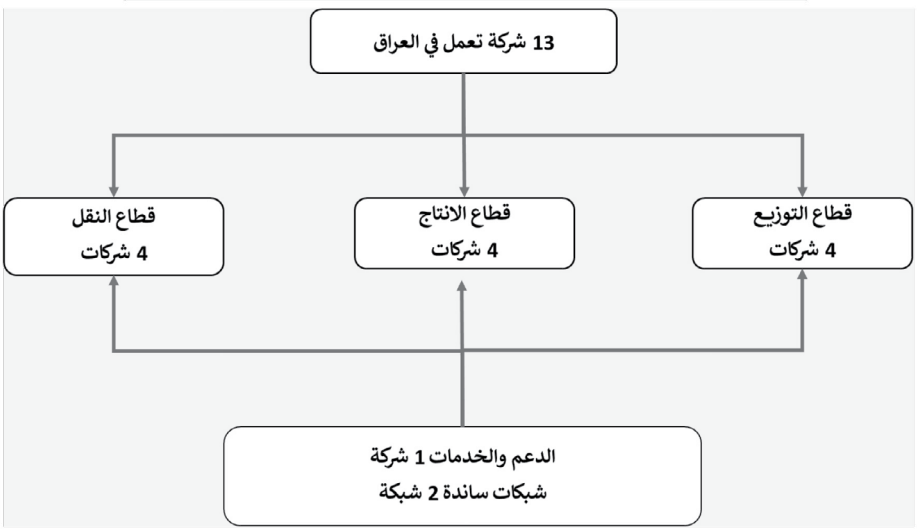

ويمثل شح الطاقة الكهربائية واختلال التوازن بين العرض والطلب اهم سمات قطاع الكهرباء، اذ يعاني البلد من هشاشة كبيرة يتمثل بعجز الدولة في ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الكهربائية نتيجة للتحديات الكبيرة التي يواجهها مثل الفساد المالي والإداري، وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، الى جانب عدم وضع خطط واستراتيجيات لزيادة انتاج الكهرباء وضعف القدرات المؤسسية القادرة على إدارة هذا القطاع.

وقد شهد العراق بعد عام 2003 زيادة كبيرة في الطلب على الكهرباء لم تواكبها زيادة في العرض بسبب قصور الهياكل المؤسسية والتنظيمية والبنى التحتية.

ويواجه الناس مشكلة انقطاع التيار الكهربائي وتردي خدمات وجودة امدادات الكهرباء الى جانب عدم القدرة الكافية على توليد الكهرباء والقيود المفروضة على قدرات البنى الأساسية للنقل وتوزيعها ونقص في اعمال الصيانة، والضرر الناجم عن اعمال التخريب والاعمال الإرهابية والنزاعات المسلحة.

وقد بدأت وزارة الكهرباء أولى اتفاقاتها مع الجهات الأجنبية بالتعاقد مع شركة سيمنز الألمانية وجنرال الكترك الامريكية لتجهيز نحو 10 آلاف ميغا واط في عام 2008، وقد أشار وزير الكهرباء الاسبق وحيد خليل الى إن العراق يحتاج الى 25 مليار دولار و3 سنوات ليغطي نقص الطاقة، وان عام 2011 سيكون الحاسم في هذا الاتجاه.

ومع حلول عام 2014 كانت الحكومة واثقة من إن العراقيين سوف يستفيدون من امداد الكهرباء بشكل كامل ومتواصل لمدة 24 ساعة في اليوم، على أساس خطتها بإضافة 8000 ميكا/واط مع قدرة توليدية تبلغ 20 ألف ميكا/واط في عام 2015، ولكن بدلا عن ذلك وفي اعقاب هجمات داعش الإرهابي تعرضت خطوط النقل والتوزيع الى هجمات ارهابية وتخريب توقفت على أثرها من المحطات في صلاح الدين والانبار والموصل عن العمل.

وبعد مرور سنوات وصرف نحو 70 مليار دولار يعاني العراق من نقص حاد في تجهيز الكهرباء، وبقيت مسألة توفير الطاقة في البلد مستعصية ولم تحل.

وتشير الدراسات الى ان العراق يخسر 25 % من الناتج المحلي الإجمالي بسبب عدم كفاية امدادات الكهرباء أي 1000 دولار لكل شخص سنويا، وان 70 % من الشركات العاملة تعد الحصول على طاقة مشكلة كبيرة.

ويتأثر انتاج الكهرباء بارتفاع نسب الفاقد وضعف شبكات التوزيع ونقص مدخلات الإنتاج، ويشكل الفاقد ثلث اجمالي انتاج الكهرباء، والفاقد على نوعين الاول فني يرجع أساسا لقدم المعدات التي يصل عمرها الى أكثر من 30 عام في بعض الأحيان، والثاني غير الفني وهو الأكبر بسبب التجاوزات على شبكة الكهرباء وهو يقع خلال مرحلة التوزيع.

وفي عام 2017 صدر قانون وزارة الكهرباء، ويهدف الى توفير الطاقة الكهربائية بما يلبي حاجة المجتمع والاقتصاد الوطني، وتنظيم النشاطات التشغيلية والاستثمارية من إنتاج ونقل وتوزيع وشراء وبيع الطاقة وبناء وتأهيل المشاريع المتعلقة بتوفير الطاقة الكهربائية، وتنظيم دخول القطاع الخاص الوطني والأجنبي بالاستثمار في مجال الإنتاج والتوزيع، وتوفير البيئة التشريعية اللازمة لذلك، ودعم وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة في مختلف المجالات وتوطين صناعاتها، والانتقال التدريجي من الإدارة المركزية الى الإدارة اللامركزية في نشاطات تشغيل وصيانة منشآت الإنتاج والتوزيع.

ولتحقيق هذه الأهداف تولت وزارة الكهرباء مهام إعداد السياسة العامة لقطاع الكهرباء بما يؤمن الاستخدام الأمثل للطاقة وفقا لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووضع استراتيجية للطاقة الكهربائية في ضوء الاستراتيجية العامة للدولة وتوجيهاتها المستقبلية، وتشغيل وإدامة منظومات الإنتاج والنقل والتوزيع المملوكة للقطاع العام وتحقيق متطلبات الربط مع دول الجوار، والاستمرار بتوسيع منظومتي الإنتاج والتوزيع الممولة من الدولة والمملوكة للقطاع العام وتوسيعها عن طريق الاستثمار وفقا للسياسة العامة للدولة.

إلا ان وضع قطاع الكهرباء بقي كما هو ولم يطرأ عليه أي تغيير، بل ازداد سوءا على الرغم إنفاق الكثير من المبالغ عليه.

وفرض هبوط اسعار النفط وتفشي جائحة كورونا خلال عام 2020 ضغوطا غير مسبوقة على اوضاع الاقتصاد، فاقمت مواطن الضعف والهشاشة التي يعاني منها قطاع الكهرباء، إذ ان الكثير من قطاعات الصيانة أغلقت بالكامل بسبب الجائحة بعد تسجيل إصابات وحالات وفيات بين الموظفين، وتم إغلاق معامل تصليح المحولات المعطوبة بالكامل، الى جانب الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، وعدم تخصيص الأموال لوزارة الكهرباء، مما أثر في صيانة المحطات الإنتاجية. وقد اشار وزير الكهرباء الى إن تفشي الجائحة منع وصول الخبراء الاجانب الى العراق لتطوير قطاع الكهرباء من خلال تقييد حركتهم ومنعهم من الخروج من البلاد لأسباب صحية، مما أثر سلبا على الخطط المعدة من الوزارة.

وبرغم حديث وزارة الكهرباء المتكرر عن تجاوز سقف إنتاجها 17 ألف ميغاواط، خلال شهر تموز (يوليو) 2020، إلا أن معاناة المواطنين ما زالت متواصلة بسبب مشاكل البنى التحتية التي يعاني منها قطاع الكهرباء، الى جانب نمو الطلب المحلي المتزايد على الطاقة، واشارت الوزارة الى انه (بصراحة لا نستطيع مواكبة النمو في الطلب وزيادة استهلاك الطاقة الكهربائية ونحن بحاجة لتخصيصات مالية لشراء المواد اللازمة... أن الوزارة خسرت 12 مليار دولار بين العامين 2017 ـ 2018 في المناطق المحررة من داعش).

وفي آب (أغسطس) 2020 أعلنت وزارة الكهرباء إنها حققت انجازا غير مسبوق بوصول إنتاج المنظومة إلى 19200 ميغاواط لأول مرة، والذي انعكس إيجابيا على ساعات تجهيز الكهرباء للمواطنين مؤكدة أنها تسعى إلى زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية.

ومع نهاية شهر ايلول (سبتمبر) 2020 أعلنت وزارة الكهرباء عن قرب إضافة 3000 ميغا واط للمنظومة من خلال وحدات ومحطات إنتاج ستدخل للعمل قريبا، وستكون من ضمن الاستعدادات للعام الجديد، وتحدثت عن اعفاء العراق 60 يوما لاستيراد الغاز من إيران، كما اكدت العمل على تنويع مصادر الطاقة والمضي بمشاريع الربط الكهربائي مع دول الجوار.

إلا أن امدادات الطاقة الكهربائية تراجعت بشكل حاد خلال الربع الأخير من عام 2020 بسبب انخفاض ضغط الغاز اللازم لتشغيل محطات التوليد وتوقف إيران عن توريد الغاز الطبيعي للمحطات الكهربائية ومطالبتها بتسديد الديون المترتبة. وقد أعلنت وزارة الكهرباء عن فقدان 6000 ميغا واط، الأمر الذي انعكس سلبا على ساعات تجهيز الكهرباء.

وتجدر الاشارة الى إن إيران خفضت إمداداتها من الغاز إلى العراق إلى خمسة ملايين متر مكعب في اليوم، بعدما كانت تبلغ خمسين مليونا، بسبب عدم دفع الديون المستحقة لها، وأبلغت إيران وزارة الكهرباء بشكل رسمي إنها ستخفض الإمدادات مرة أخرى إلى ثلاثة ملايين متر مكعب، وحذرت الوزارة من أن التخفيض سيجعل من الصعب توفير الكهرباء في العاصمة بغداد ومنطقة الفرات الأوسط.

ان العراق رابع بلد في العالم من حيث إحراق الغاز، ومع ذلك يعاني من نقص في الغاز الطبيعي، وفي هذا الإطار وصف البنك الدولي العراق على النحو الآتي: «نظرا لأن العراق لا يستفاد من الغاز الناتج من عملية الاحراق لاستخدامه في انتاج الكهرباء، يتألف انتاج اكثر من 50 % من الكهرباء باستخدام النفط الخام والوقود

الثقيل وكلفتها اعلى بكثير من الغاز فضلا عن انها تتسبب في تدهور اداء معدات التوليد وكفاءتها، ونتيجة لذلك يعتمد البلد على انواع وقود مكلفا ومستوردة لإنتاج الكهرباء ما تكبده 6 ـ 8 مليار دولار سنويا، واحراق الغاز ليس مكلف، واستخدام انواع الوقود البديلة الديزل والوقود النفطي الثقيل يولد ملوثات محلية وانبعاثات غازات الدفيئة اكبر حجما بكثير من تلك التي يولدها الغاز».

وبلغ العجز في انتاج الطاقة الكهربائية مع نهاية عام 2020 ما يقارب 18 ساعة بالمقارنة مع 11.5 ساعة في عام 2015 و13.5 ساعة في عام 2016، ولم يعد العراق قادرا على مواكبة الطلب على الكهرباء وتحديث البنية التحتية، وفي هذا السياق يقدر معهد الطاقة العراقي الى ان العراق يحتاج الى 40 مليار دولار من الاستثمارات لتوفير الكهرباء على مدار الساعة بحلول عام 2030.

وقد أكد رئيس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي أن عدم معالجة أزمة الكهرباء في البلاد يعود إلى الفساد والهدر المالي خلال المدة الماضية، في حين بدأت لجنة برلمانية عراقية التحقيق بالعقود التي أبرمتها وزارة الكهرباء طيلة الـــ 14 عاما السابقة، بعد إنفاق مليارات الدولارات على هذا القطاع كانت تكفي لبناء شبكات كهربائية حديثة تغطي حاجة البلد.

وبين الكاظمي أن الحكومة السابقة لم تقم بالمشاريع الخاصة بصيانة الكهرباء، الأمر الذي فاقم من المشكلة، لا سيما في هذا الظرف الاقتصادي والمالي الذي يعيشه العراق بسبب انهيار أسعار النفط عالميا نتيجة تداعيات جائحة كورونا، ووجه بتفعيل مشاريع الكهرباء كافة، وبخاصة الاتفاقية المبرمة مع شركة سيمنز الألمانية.

وتجدر الاشارة الى إنه سبق لشركة سيمنز أن تقدمت باستراتيجية متكاملة لتوفير الطاقة الكهربائية للعراق باسم (خارطة الطريق)، كان من ضمنها تحقيق الاكتفاء الذاتي خلال أربع سنوات، إلا إن وجود تحديات ومعوقات كبيرة لتلبية متطلبات قطاع الكهرباء ومنها عدم توفير الكميات الكافية من الوقود أثر في الاستمرار بهذه الخطة، واكد المدير التنفيذي للشركة الى إن تذبذب أسعار النفط العالمية، والتراجع الاقتصادي الذي نتج عن جائحة كورونا انعكس سلبا على وتيرة تنفيذ المشاريع التنموية في العراق.

وفي آب (أغسطس) 2020 اتفقت وزارة الكهرباء مع شركة جنرال اليكتريك على تأمين تغطية مالية لعقود سابقة تم ابرامها معها، تتركز على تعزيز البنية التحتية للطاقة الكهربائية، في ضوء مساعي الجانبين لإرساء دعائم مشاريع طموحة في قطاع الطاقة، تسهم في تأمين موارد الطاقة في البلد وتلبية احتياجات السكان والقطاعات الصناعية.

وأكد الرئيس التنفيذي لدى جنرال الكتريك بالعراق والمشرق العربي على استمرار فريق عمل الشركة الذي يضم نخبة من الخبراء والمهندسين والفنيين، بالتعاون مع الحكومة العراقية للعمل على إنجاز أهم المشاريع في قطاع الكهرباء، واشار الى إن الشركة كانت أول المبادرين إلى دخول المناطق المحررة في العراق بهدف المساهمة في ترميم البنى التحتية ومن ضمنها إعادة تشغيل محطة القيارة بقدرة 750 ميجاواط، بعد تضررها خلال الأحداث الاخيرة في الموصل، إذ تعاون فريق عملها مع كوادر وزارة الكهرباء لتصليح ستة توربينات غازية من طراز GE 9E، واستبدال أنظمة الوقود وإيقاف التسرب من الخزانات، بالإضافة إلى أعمال أخرى تتعلق بمعايرة معدات المحطة وصولا إلى إعادة تشغيلها بالكامل.

من جانب آخر، يواصل فريق عمل جنرال الكتريك قيامه بعمليات التشغيل والصيانة في محطات توليد الطاقة الكهربائية مثل محطتي السماوة وذي قار التي بدأت وحداتها بالتشغيل الأولي، لتسهم في زيادة الطاقة الانتاجية مع حلول فصل الصيف حسبما مخطط له، إذ تنطوي هاتان المحطتان على أهمية كبيرة لدورهما الحيوي في إمداد البلاد بالطاقة الكهربائية الضرورية.

ومن جهة ثانية، استكمل فريق جي أي لخدمات الطاقة أيضا 4 توربينات غازية من طراز F.039 واثنين من التوربينات البخارية و6 مولدات ووفق الجدول الزمني المحدد في محطة بسماية لتوليد الطاقة الكهربائية.

إن الطريق نحو استدامة امدادات الكهرباء في العراق ليس سهلا بأي حال من الأحوال، ويتطلب طريق طويل للإصلاح وجهود استثنائية لمعالجة أوضاع الانتاج والنقل والتوزيع والسرقة والعبث والتي تعمل على ضياع 58 % من قدرة التوليد، ويجب أيضا الاخذ بنظر الاعتبار الى إن اصلاح قطاع الكهرباء سيمهد الطريق نحو مستقبل آمن للطاقة في البلد.

10 ـ 4: الخدمات البلدية

غني عن البيان القول إن توفير الخدمات البلدية العامة (مياه صالحة للشرب، الصرف الصحي، وغيرها) يعد أمرا ضروريا لإيجاد بيئة استثمارية ومحفزة لإقامة مشروعات تنموية تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين الظروف المعيشية كما انها شرط أساس لجذب الاستثمارات وعاملا حيويا للنمو الاقتصادي وهي تمثل العمود الفقري لأي اقتصاد، كما ان تحقيق التنمية المستدامة يستلزم توفير خدمات البنية التحتية متكاملة.

وقد لحقت بالبنية التحتية للخدمات العامة خلال المدة السابقة أضرار جسيمة وبالغة، وتكبدت فيها الحكومات المتعاقبة خسائر جسيمة بسبب العنف وعدم الاستقرار والاعمال التخريبية وتعرضت الطرق والجسور والانفاق وبعض المنشآت الحيوية للتدمير والخراب والدمار.

وعلى الرغم من التقدم الذي حصل في مجال البنية التحتية من طرق وجسور وتوفير مياه صالحة للشرب وصرف صحي وغيرها، إلا أن هناك الكثير من الأشياء التي يتعين القيام بها، ومن المهم على الحكومة ان تعزز قدراتها لتوفير الخدمات الأساسية واستجابة لذلك فإن تعزيز وتطوير الخدمات البلدية ضروري جدا.

وقد أدت الازمات والصدمات المركبة التي تعرض لها العراق خلال الخمس سنوات الماضية (الصدمة المزدوجة نهاية 2014 ـ 2017، وأزمة جائحة كورونا 2020 والتي لا تزال تداعيتها مستمرة)، فضلا عن عدم إقرار الموازنة العامة للبلد لعام 2020 الى توقف عدد كبير من المشاريع عن العمل وعدم دخول مشاريع أخرى جديدة، الامر الذي انعكس وبشكل سلبي على أداء الخدمات البلدية.

فبالنسبة لمنظومة الصرف الصحي والتي تعد أهم قطاعات البنى التحتية في العالم تمثل هذه الخدمة من الضروريات الاساسية وتوفرها بأفضل واشمل صورة، هو دليل على تمدن تلك البلدان، فضلا عن كونها تحد من تلوث البيئة وخاصة البيئة المائية للأنهار، اذ يتسبب نقل المياه العادمة للإنسان الى الانهار والاحواض المائية بدون معالجة الأضرار بالتنوع البيولوجي الى قتل الحيوانات والنباتات في تلك البيئات.

وتشير البيانات والاحصاءات الى وصول عدد محطات المعالجة المركزية الى 64 محطة وبلغ عدد السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) و(السبتك تانك) 43.5% و55.5 % على التوالي، في حين بلغ نسبة السكان المخدومين بشبكات تصريف مياه (الامطار والمشتركة) 41.7 %، أما عدد السكان غير المخدومين بشبكات المجاري فقد بلغ 10 %، وبلغت الطاقات الفعلية الى الطاقات التصميمية 70.4 % وهو ما يؤشر عدم عمل المحطات بكامل طاقاتها بسبب توقف عمل بعض المضخات وعمل البعض منها بشكل جزئي.

وقد استأنفت المديرية العامة للمجاري أعمالها في الآونة الاخيرة في جملة المشاريع المهمة ومن المؤمل أيضا دخول معظم بعض مشاريع الخدمة حيز التشغيل منها، مشروع مجاري بابل الكبير الذي سيوفر 3000 فرصة عمل لأبناء المحافظة، وبكلفة تخمينية بلغت 103 مليار دينار، ومشروع شبكات مجاري الرميثة والذي يعد من مشاريع البنى التحتية المهمة والذي يسهم في تحسين الواقع الخدمي والبيئي في القضاء إذ يخدم ابناء القضاء بالكامل بواقع 100 الف نسمة المشروع يتضمن شبكات تصريف المياه الثقيلة بواقع 65 كم وشبكات تصريف مياه امطار بواقع 25 كم كما يتضمن 5 محطات رفع لمياه الامطار و4 محطات رفع لمياه الثقيلة، ومشروع محطتي المعالجة لمدينة الناصرية في محافظة ذي قار والذي يسهم في تحسين الواقع الخدمي وتقليل التلوث البيئي، فضلا عن تقليل الضغط على الموارد المائية من خلال توفير مياه معالجة صالحة لسقي الزرع.

مع ذلك، فإن منظومة الصرف الصحي في العراق تعاني من مشاكل وتحديات ومعوقات جمة وكثيرة وقد تزداد هذه المعوقات وتتراكم نتيجة الازمات المالية التي يمر بها البلد وعدم توفر الموارد المالية اللازمة للنهوض بها، ولعل من أبرز هذه المعوقات:

- ضعف الصيانة وعدم الادامة وقلة الاليات.
- عدم توفر الكادر الفني والإداري الكفوء.
- مشاكل تتعلق بمحطات الضخ (قدم واستهلاك وعطل المضخات).
- قدم محطات معالجة مياه المجاري وضعف كفاءتها.
- شحة وتذبذب الطاقة الكهربائية اللازمة لعمل محطات المعالجة والضخ.
- التجاوزات في ربط شبكات المجاري بشبكات مياه الامطار.

أما فيما يتعلق بخدمات البلدية العامة المتمثلة بالمخلفات الصلبة بأنواعها المختلفة (المنزلية والزراعية والصناعية والصحية) والتي تمثل أحد أخطر المشاكل المسببة للتلوث والمهددة لحياة الانسان لما تحمله من مكونات سامة وخطيرة، فعلى الرغم من التطورات الكبيرة التي شهدها العالم في مجال إدارة النفايات ومعالجتها وإعادة تدوريها، إلا إن العمليات الأساسية لإدارتها في العراق والمتمثلة بالتجميع والنقل والتوزيع والمعالجة لم تواكب تلك التطورات وبقيت مفتقرة الى استراتيجيات واضحة المعالم، وعدم توفر خطط ورؤى مستقبلية حول إدارة النفايات الصلبة، مما أدى الى ضياع فرص استغلالها كمورد يمكن الاستفادة منه.

وتشير الإحصاءات الى ان عدد المخدومين بجمع النفايات في العراق بلغ 63.9%، على مستوى الحضر كانت 88.6% في حين بلغت 10.3% في الريف، وبلغ عدد مواقع الطمر 224 موقعا منها 67 موقع حاصل على الموافقة البيئية و157 غير حاصل على الموافقة.

ويعاني قطاع الخدمات البلدية من جملة من التحديات والتي تحد من قدرته على أداء العمل بشكل صحيح منها:

- قلة عدد آليات الجمع والنقل وتقادمها وضعف الصيانة وعدم ادامتها، وشحة المواد الاحتياطية اللازمة للآليات العاملة
- قلة التخصيصات المالية لتنفيذ مشاريع اعمال التنظيفات، وقلة عدد العاملين وانخفاض اجورهم.
- قلة الوعي البيئي وعدم الالتزام المواطنين والرمي العشوائي للنفايات من المواطنين والمحلات التجارية وغيرها.
- ضعف الأداء المؤسسي للمحافظات في رصد المبالغ الكافية لتنفيذ مشاريع معامل تدوير النفايات.
- عدم وجود منظومة فرز للنفايات من المصدر وقلة استخدام الاكياس من المواطنين.
- انتشار التجمعات السكنية العشوائية والتجاوزات مما يؤثر بصورة بارزة على مستوى تقديم الخدمات.
- عدم توفر الحاويات المخصصة لجمع النفايات.

وفيما يتعلق بخدمات الماء الصالح للشرب فقد بلغ نسبة المخدومين بشبكات الماء الصالح للشرب 83%، وفي الحضر كانت نسبة المخدومين 91.9% وكانت في الريف 64%.

ونظرا لعدم كفاية مشاريع الماء، وقدم معظمها وقدم الشبكات والخطوط الناقلة، عملت الوزارة على تحسين اداء المشاريع القائمة واعادة تأهيل واصلاح الشبكات الناقلة واستبدالها، والمباشرة بوضع تصاميم متقدمة لمشاريع جديدة واحالتها للتنفيذ الفعلي لتوفير المياه الصالحة الشرب من خلال العديد من مشاريع الماء المركزية وصيانة وتشغيل العديد من وحدات المياه. قامت الوزارة لغرض تعزيز زيادة الطاقة الانتاجية، بإحالة مشاريع الى التنفيذ الفعلي، وقامت بإيصال المياه الصالحة للشرب إلى المناطق الريفية من خلال استخدام السيارات الحوضية، وسيتم تعزيز هذا الأسطول بأعداد أخرى من السيارات الحوضية، هذا فضلا عن العلاقات التي تم توثيقها مع الدول المانحة لتنفيذ المشاريع الحيوية ومنها مشروع ماء البصرة الكبير ومشروع ماء الحسينية ومشروع ماء المثنى ونصب وحدات لتحلية مياه الاهوار.

وتواجه مسألة توفير المياه الصالحة للشرب تحديات عدة:

- قدم الشبكات التي تقدم الماء الصالح للشرب وانتاجها لا يسد الحاجة الفعلية.
- ضعف الوعي لدى المواطنين بترشيد الاستهلاك.
- تذبذب الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المحطات بالرغم من كونها مستثناة من القطع المبرمج للكهرباء.
- التجاوزات على الانابيب الناقلة للماء الصافي والذي يبلغ نحو 94 %.
- قلة التخصيصات السنوية المرصدة لتنفيذ مشاريع الماء في الموازنة الاستثمارية.
- تلوث المصدر المائي لنهر دجلة نتيجة رمي المخلفات والانهر وتركها بدون معالجة.
- عدم وجود اشتراكات رسمية من المواطنين لشبكات المياه مما يسبب هدر كبير في الموارد المالية والمائية للبلد.

10 ـ 5: قطاع النقل

يمثل النقل العام أهم البنى الارتكازية للاقتصاد الوطني، كونها ذات علاقة مباشرة ببقية الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية سواء كانت زراعية أو صناعية.

وتعاني شبكة النقل البري من تضرر كبير بسبب تقادم عمرها الافتراضي وسوء التشغيل في قسم من الأماكن فضلا عن الاعمال الإرهابية والتخريب، الى جانب قلة التخصيصات المالية نتيجة للازمة المالية التي يعاني منها البلد وانعكاسات جائحة كورونا.

ففيما يتعلق بالطرق والجسور فتشير الإحصاءات الى إن عدد مشاريع تأهيل وإنشاء وإعادة إعمار الجسور قد بلغ 86 مشروع منها 39 منجز بشكل كامل، في حين بلغ عدد صيانة وإعادة تبليط وتشجير وانشاء علامات مرورية 160 مشروع والمنجز بشكل نهائي بلغ 58 مشروعا.

جدول (1 ـ 10): مشاريع الطرق والجسور في عام 2020

نسب الانجاز	عدد مشاريع الطرق	عدد مشاريع الجسور
%0	16	6
%25 ـ 1	20	9
%50 ـ 26	18	7
%75 ـ 51	22	9
%99 ـ 76	26	16
%100	58	39
المجموع	160	86

وهناك توجه لدى دائرة الطرق والجسور لإدخال الاستثمار في انشاء طرق بوصفها تجربة جديدة في العراق، مشيرة إلى وجود عمل على إكمال الدراسة بهذا الشأن من أجل توسعة شبكة الطرق ومساعدة موازنة الدولة

من خلال ادخال القطاع الخاص، واشارت الى أن ادخال وتطوير القطاع الخاص سينعكس إيجابا على الحركة الاقتصادية في عموم البلد.

وقد أعلنت لجنة الخدمات والإعمار في العراق، عن وجود 4 مشاريع مهمة للطرق والجسور ستطرح للاستثمار منها طريق مدينة بسماية، وأشارت إلى إنها بانتظار فتح الأجواء بشكل طبيعي بين البلدان لدعوة الشركات العالمية المستثمرة، والذي تسبب بعزوف المواطنين عن شراء الوحدات السكنية في هذا المجمع الضخم برغم حداثته، إلا إن مشكلة الوصول اليها وبخاصة من الموظفين كانت هي المعضلة الكبيرة، وأشارت اللجنة إلى إمكانية شركة الاستثمار التي ستحال اليها هذا المشروع بإنشاء طريق خاص وجسور معلقة للوصول مباشرة الى مركز العاصمة بغداد بعيدا عن الزحامات المرورية ووضع كابينات خاصة لجباية المبالغ من المواطنين الذين يمرون بسياراتهم عبر هذا الطريق كما معمول به في دول الجوار والعالم.

وفي كركوك، اعلنت مديرية الطرق والجسور في كركوك، انجاز 37 مشروعا متنوعا ضمن مشاريع تنمية الاقاليم وبكلفة 30 مليار دينار تضمن تأهيل وانشاء وصيانة طرق ومجسرات في عموم المحافظة فيما أعدت 25 مشروعا آخر ضمن موازنة العام القادم 2021 وبكلف مالية تتراوح 30 ـ 40 مليار دينار.

وفي كربلاء، قامت مديرية الطرق والجسور في كربلاء بإشرافها على مشاريع كبيرة واكمالها لمشاريع التقاطعات المجسرة وإعادة تأهيل الشوارع بكلف عالية لإنهاء معاناة الاهالي، كما تم الشروع بالعمل بإنشاء الجزء الثاني من الممر الثاني لطريق كربلاء ـ الرزازة ـ الإخضير مرورا بمعمل الإسمنت وبطول (45 كيلومترا) وبكلفة تجاوزت الـ (28 مليار دينار) وتأتي ضمن تخصيصات وزارة الإعمار والإسكان، وهو مشروع ذو أهمية استراتيجية كونه طريق دولي يربط العراق بالسعودية، وطريق تجاري من خلال منفذي عرعر وطربيل وطريق لمرور قوافل الحجاج، وكذلك يربط قضاء عين التمر بمركز المدينة، كما إن هذا المشروع سيقلل من الزخم المروري على الطريق القديم، وتقليل الحوادث المرورية كونه طريق لمقالع المواد الإنشائية.

وتجدر الاشارة الى إن المشروع استؤنف العمل فيه عام 2019 بعد توقف دام (4 سنوات) بسبب قلة التخصيصات المالية وكذلك للظروف الاستثنائية التي مر بها العراق خلال محاربته لعصابات داعش الإرهابية.

وفي البصرة، تم إحالة 20 مشروع بقطاع الطرق والجسور الى التنفيذ من أصل 69 مشروعا بقيمة تصل أكثر من 40 مليار دينار.

وفي المثنى، أعلنت مديرية الطرق فيها عن إنجاز الاعمال الاخيرة من مشروع جسر الدراجي بكلفة 4.8 مليار دينار والذي سيؤدي الى تحول 90% من الجسور العائمة الى جسور كونكريتية.

وفي الكوت، باشرت الكوادر بإعادة تأهيل وتوسيع طريق كوت ـ بغداد (المرحلة الاولى) والذي يعد من المشاريع الاستراتيجية والحيوية، فضلا عن إعادة تأهيل تقاطع الصويرة، والعمل على إنجاز مشروع جسر الكارضية والطريق الحولي (المرحلة الثانية) وبضمنه ثلاثة مجسرات، ويسهم المشروع بنقل حركة سير المركبات خارج مركز المحافظة حفاظا على الطرق الداخلية من الاضرار ويربط واسط بالعاصمة، كما تم انجاز جسر على نهر دجلة وممر ثان لمدخل الصويرة بطول 12 كيلو مترا وتوقف العمل عام 2015 بسبب الحرب ضد الزمر

الارهابية وينفذ المشروع كاملا بكلفة 24،718 مليار دينار وبإشراف الكوادر الهندسية في مديرية طرق وجسور واسط وتم تحقيق نسبة انجاز بلغت 72 %.

وقد أحالت وزارة الإسكان والتعمير والبلديات اربعة مشاريع للطرق والجسور ضمن محافظات ديالى وصلاح الدين ونينوى، وبتمويل من قرض البنك الدولي الطارئ لإعادة اعمار المناطق المحررة، بينما حققت نسب انجاز بلغت 87 % بمشروع جسر الفلوجة الثالث في محافظة الانبار.

اما في مجال السكك الحديدية، فقد كانت العراقية منها من المؤسسات العريقة، لما لها من أهمية ودور مميز في حركة النقل وشحن البضائع وتوفير مقومات النهوض بالواقع الخدمي، إذ يمثل النقل بالسكك الحديدية أحد الجوانب الأساسية في مجال النقل البري الذي يحقق شروط النقل بأمان وبأقل تكلفة للمسافرين والبضائع ولمسافات طويلة، وهي تأتي في مقدمة الوسائل التي تعتمد عليها أغلب دول العالم لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والخدمية وحتى العسكرية.

وقد احتلت السكك الحديدية مكانة متميزة في الخطط الاستراتيجية في ستينات وسبعينات القرن الماضي من خلال انشاء وربط السكك وإدخال أحدث التطورات على نوعيتها ومواصفاتها، لربط مراكز الإنتاج بمراكز الاستهلاك والتصدير، وقد تم تنفيذ عدد من خطط السكك الحديد وبمواصفات عالية آنذاك مثل مشروع بغداد ـ القائم ـ عكاشات لربط انتاج الفوسفات والاسمدة بموانئ البصرة وخط سكك حديد كركوك ـ بيجي ـ حديثة، وكان من المؤمل انجاز العديد من المشاريع الاستراتيجية العملاقة، إلا إن الظروف والحرب العراقية الإيرانية وما تلاها من احداث والعقوبات الاقتصادية، أدت الى توقف تلك المشاريع.

وقد تراجع النقل بالسكك الحديد بعد عام 2003 بشكل كبير ولم يشهد هذا القطاع أي تطورات، وقد انعكست الأوضاع الامنية غير المستقرة وعمليات التخريب والاعمال الإرهابية بشكل سلبي على أوضاع ونشاط السكك الحديدية.

وتشير آخر الإحصاءات الى إن مجموع أطوال خطوط السكك الحديد بلغت 2894 كم، منها 1697 كم خطوط رئيسة بنسبة لتشكل 58.7 % من الاطوال الكلية، في حين بلغت الخطوط الفرعية 676 كم وبنسبة 23.4 %، أما الإيرادات المتحققة من نقل المسافرين فقد بلغت في عام 2017 نحو 4313 مليون دينار، وكانت الإيرادات المتحققة من نقل البضائع 1560 مليون دينار.

وجدير بالذكر، الى إن العراق لا يمتلك خطا للسكك الحديد مع دول الجوار ويعتمد في التبادل التجاري على المنافذ الحدودية البرية والبحرية، وفي هذا الإطار أعلن محافظ الموصل في أيلول (سبتمبر) 2020 الى إنه سيتم المباشرة بمد سكة حديد للقطارات بين مدينة الموصل وتركيا، في خطة لتخفيف الازدحام الحاصل على الطرق البرية، وأشار الى إن الطواقم الهندسية والفنية وبالتعاون مع شركات إعمار هندسية تركية ستبدأ قريبا بمد خط حديث للسكة الحديد بين البلدين والمشروع هو الأول من نوعه في مدينة الموصل، لما تشهده المحافظة من تعاون وتبادل اقتصادي واستثماري كبير.

من جانب آخر، أعلنت إيران عن قيامها بعدد من مشاريع الاستثمارية في مجال السكك الحديدية، منها الربط

السككي بين الشلامجة والبصرة بطول 35 كم وتكون نتيجته ربط السكك الحديدية العراقية بالخليج وباكستان والهند والصين من جهة، وربط السكك الحديدية الإيرانية بالعراق وسوريا من جهة أخرى، وكذلك الربط السككي الذي يبدأ من كرمانشاه في إيران وينتهي في خانقين، ومن المشاريع الأخرى إنشاء طريق سريع من الأراضي الإيرانية إلى النجف الأشرف.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2020 اعلنت وزارة النقل إحالة مشروع قطار بغداد إلى الشركة العامة للسكك الحديد العراقية، بعدد محطات يصل الى 14 محطة وبطول 22 كم كمرحلة أولى وبطاقة نقل 10 آلاف مسافر/ الساعة، وبكلفة أولية للمشروع بلغت نحو 2.5 مليار دولار ويتم تنفيذه من أرقى الشركات العالمية المتخصصة (ائتلاف شركة اليستوم الفرنسية وشركة هونداي الكورية) وبأعلى المواصفات، وقد أعلن وزير النقل إن الشركة تمتلك من الإمكانات والكفاءات الهندسية والفنية ما يؤهلها للمساهمة بإدارة تنفيذ المشروع الذي يخدم شريحة واسعة من سكان بغداد، وأضاف أن المشروع سيوفر آلاف فرص العمل إلى أبناء مدينة بغداد، فضلا عن اكتساب الخبرة في مثل هذا النوع من المشاريع التي تنفذ لأول مرة والتي تسهم بشكل فاعل في فك الاختناقات المرورية وتطوير المنطقة حضريا.

الى ذلك، تم خلال عام 2020 مناقشة الاعمال والمشاريع التي تم التعاقد عليها ووضع آلية عمل لمتابعة المشاريع التي سيتم البدء بتنفيذها من خلال اتفاقية التعاون للقرض الطارئ للبنك الدولي إستنادا للدراسة التي قدمتها شركة السكك بإعادة الجسور وخطوط السكك والبنى التحتية للمناطق الغربية والشمالية المتضررة بفعل الاعمال الارهابية الداعشية والتي تم تحريرها من القوات الأمنية من أجل تطوير وبناء خطوط وجسور السكك والابنية لإعادتها الى سابق عهدها لخدمة المحافظات.

إجمالا، وبالرغم من بعض الإجراءات المتخذة لتطوير وتنشيط وتحديث النقل بالسكك الحديدية إلا أنها لا تزال قاصرة عن أداء دورها في تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية وتقديم الخدمات العامة للمواطنين، ويعاني قطاع النقل بالسكك الحديدية جملة من المعوقات منها:

- قلة التخصيصات المالية وضعف حجم الاستثمارات في شبكات السكك الحديدية.
- تقادم العمر الزمني لشبكات السكك وعدم صيانتها وادامتها وتعرضها للنهب والسرقات.
- عدم وجود استراتيجيات واضحة لتطوير قطاع السكك الحديدية.
- عدم مواكبة التطورات الهائلة التي يشهدها قطاع النقل بالسكك الحديدية من قطارات حديثة وعربات نقل وغيرها.

لقد كان العراق رائدا في مجال النقل الجوي خلال سبعينات وثمانينات القرن الماضي، والتي كانت تقودها الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية.

ويوجد في العراق حاليا 5 مطارات، اثنين في (بغداد والبصرة) واثنان في اقليم كردستان (اربيل والسليمانية) فضلا عن مطار النجف الدولي، والتي تعمل جميعها تحت سلطة الطيران المدني، وهذه الاخيرة تعمل على الجوانب التنظيمية من حيث إصدار وتطبيق الأنظمة واللوائح المنظمة للطيران المدني في جمهورية العراق،

واصدار الإجازات اللازمة، عقد الاتفاقات الجوية الثنائية بين العراق والدول الأخرى، ووضع السياسات والضوابط الكفيلة بأمن المطارات وسلامة النقل الجوي ومنح تصاريح العبور والهبوط، ووضع الأسس الكفيلة بتنمية إيرادات مطارات جمهورية العراق ومرافقها والحفاظ على تلك الاستثمارات وتشجيع فرص الاستثمار فيها.

لقد تراجع هذا القطاع بشكل كبير، لا سيما خلال السنوات القليلة الماضية، وأصبح لا يسمح له أحيانا بالطيران في الاجواء الاوروبية وبعض الدول الاخرى، بسبب مخالفته للشروط والتعليمات ومتطلبات الطيران الحديث، وتحت بند عدم استيفاء شركة الخطوط الجوية العراقية لمتطلبات الوكالة الاوروبية لسلامة الطيران (الاياسا) وفق اللائحة (2005/EC No. 111) التي وضعتها لقواعد مشغلي الدولة الثالث Third Country Operators TCO

والعراق حاليا من ضمن خمس دول في العالم لم تطبق برامج التدقيق ومراقبة السلامة التشغيلية USOAP الذي فرضته المنظمات الدولية الايكاو ICAO والاياتا IAIT والذي يشمل نظم الإدارة والعمليات الجوية ومراقبة الرحلات والترحيل الجوي وهندسة الطائرات والصيانة والعمليات داخل مقصورة الطائرة وعمليات المناولة الأرضية، فضلا عن إدارة الأمن، مما أدى الى إخراج العراق من قائمة الايكاو للنقل الجوي، علما انه من أوائل الموقعين على اتفاقية شيكاغو التي أسست هذه المنظمة، مما جعلنا خارج الشرعية الدولية في مجال الطيران رسميا وسبب للقطاع الكثير من الازمات والمشاكل الكثير، لعل أبرزها استمرار الحظر الاوروبي على طيران الخطوط الجوية العراقية وأيضا الازمة الادارية المتعلقة بالعائدية القطاعية لمطاراتنا، إذ تعمل بعض مطاراتنا ومنها مطار العاصمة بغداد خارج المعايير العالمية التي تعمل بها كل مطارات العالم؛ كون الذي يشرف ويراقب هو نفسه الذي يقدم الخدمات وهي مخالفة قانونية دولية؛ لان السلطة جهة رقابية وإشرافية وليست خدمية، يضاف الى تلك المشاكل انعدام وجود مراكز تدريبية متخصصة في علوم الطيران، وكذلك عدم توفر مراكز صيانة للطائرات برغم تاريخنا الطويل في هذا المجال.

وبينما يستمر تفشي جائحة كورونا بفرض المزيد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، فقد تأثر قطاع الطيران العراقي بالجائحة بشكل كبير، أدى الى توقف معظم أنشطة النقل والشحن الجوي باستثناء بعض الرحلات الجوية.

وتسعى الحكومة العراقية الى زيادة الاسطول الجوي من خلال التعاقد على شراء الطائرات، ففي كانون الثاني (يناير) من عام 2020 خول مجلس الوزراء وزارة النقل التفاوض مع إدارة سيتي بانك لتأمين قرض بمبلغ ملياري دولار لسداد أسعار الطائرات المتعاقد عليها مع شركة بوينغ، ويأتي هذا التخويل ضمن العقود التي وقعتها الحكومة العراقية سابقا لشراء 45 طائرة من شركة بوينغ الامريكية، كما وجه مجلس الوزراء وزارة النقل بمناقشة مشروع قانون انضمام العراق الى اتفاقية كيب تاون، وتقديمها في اقرب جلسة لمجلس الوزراء، لتتضمن مشروع قانون الانضمام ومبلغ الاقتراض والغاية منه.

وتجدر الإشارة الى ان وزارة النقل العراقية قد تعاقدت مع شركة بوينغ الأميركية عام 2008 على شراء 45 طائرة من نوع بوينغ 737، تسلمت أول واحدة منها في 13 كانون الأول (ديسمبر) 2012، والثانية في عام 2012 ايضا، كما تسلمت الثالثة في 27 آذار (مارس) 2014.

وبشكل عام يواجه قطاع النقل الجوي جملة من التحديات منها:

- عدم توفر اسطول جوي متكامل، واقتصاره على عدد محدود من الطائرات.
- عدم توفر المطارات ذات المواصفات العالمية اللازمة.
- عدم استيفاء الشروط اللازمة لإدارة وتشغيل وتنظيم الخطوط الجوية.
- قلة التخصيصات المالية اللازمة لإنشاء المطارات الحديثة والتلكؤ في انجاز المشاريع القائمة مثل مطار كربلاء وغيرها من المشاريع.
- عدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل وبحرفية مع المعايير واللوائح التي وضعتها المنظمات الدولية مثل الايكاو والاياتا والاياسا.

10 ـ 6: اجندة الخدمات العامة 2021

بعد استعراض وتحليل واقع الخدمات في العراق سنة 2020 نتناول هنا أبرز توجهات الحكومة العراقية بما يخص الخدمات العامة لسنة 2021 والتي تسعى الحكومة الاتحادية لتحقيقها، خدمة للمواطن والمجتمع العراقي في مختلف مجالات الخدمات العامة ووفقا لقطاعاتها المتنوعة.

10 ـ 6 ـ 1: خدمات الصحة العامة

تضمنت اجندة الحكومة العراقية مجموعة من الاجراءات والخطط لتوفير الخدمات الصحية وتجاوز الازمات الصحية ومواجهة اثار الازمات المالية والاقتصادية التي يمر بها البلد ايضا وما سببته من انعكاسات سلبية لتحسين الواقع الصحي إذ تستهدف الحكومة العراقية تقديم وتوفير الخدمات الصحية المطلوبة من خلال الاتي:

- عقد الاتفاقيات الدولية والشراكة مع الدول المتقدمة، لتوفي اللقاحات اللازمة لمواجهة جائحة كورونا ومستجداتها لتلافي انتشارها في العراق لتوفير العلاجات اللازمة للمصابين وتقليل اثار تلك الجائحة في العراق.
- زيادة السعة السريرية للمستشفيات العراقية وانشاء المستشفيات والمراكز المتخصصة لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الاصابات.
- توفير الاجهزة والمعدات المطلوبة للكشف عن المرض والتشخيص المبكر.
- تدريب وتطوير (الملاكمات الطبية) ورفع كفاءتها وزيادة فاعليتها لمواجهة كل الحالات الطارئة والمحتملة.
- نشر فرق التوعية الصحية واعتماد برامج التوعية لتلافي انتشار الوباء وحث المواطنين على الالتزام بالتعليمات الصحية بهذا الخصوص.
- تطوير وتوفير المراكز التخصصية للأمراض السرطانية وتوفير العلاجات المناسبة للمرضى.
- الاهتمام بالبنى التحتية المطلوبة لتقديم أفضل الخدمات الصحية.
- تشجيع وتوفير البيئة المناسبة للبحث العلمي والتخصصي لمعالجة الازمات الصحية في العراق.
- التنسيق مع الجهات الساندة وضمان انجاز المهام المشتركة لتوفير الخدمات الصحية بالوقت والمكان المناسبين.

ورسمت الحكومة العراقية خططا وسياسات شاملة تضمن ابعاد قطاع الخدمات الصحية عن الفساد المالي والاداري المتفشي في العراق، والعمل على تحقيق الفاعلية في كافة مفاصل قطاع الخدمات الصحية كافة، نظرا لتأثرها بالكثير من الازمات التي يعاني منها البلد في مختلف المجالات.

10 ـ 6 ـ 2: خدمات الكهرباء

ورد في المحور الثالث لورقة الاصلاح البيضاء التي طرحتها الحكومة العراقية سنة 2020 كتوجهات اصلاحية في مختلف الجوانب الاقتصادية والخدمية في العراق وفيما يتعلق بخدمات الكهرباء (يهدف الاصلاح في قطاع الكهرباء الى زيادة فاعلية الاداء لمختلف مفاصل منظومة الطاقة الكهربائية في العراق ابتداء من الانتاج وصولا الى التجهيز، وايجاد آلية تنظيمية رقابية للأشراف على القطاع).

وفي هذا الصدد تضمنت اجندة الحكومة العراقية عدد من النقاط كما وردت في الورقة البيضاء الاصلاحية ومشروع الموازنة العامة لسنة 2021 المقدمة من الحكومة العراقية والتي تمثلت بالآتي:

- اعتماد استخدام عدادات ذكية متطورة تعمل على كافة خيارات الدفع كافة.
- تخصيص نسبة من عائدات الجباية لغرض تحفيز الجباة والعاملين في الجباية.
- توسيع شبكة نقل الطاقة الكهربائية لتغطية المزيد من المناطق لاسيما في جنوب البلاد وإجراء عمليات الصيانة بشكل مستمر على شبكات النقل والتوزيع.
- استكمال محطات توليد الطاقة التي هي قيد التنفيذ وإجراء عمليات الصيانة المستمرة لمولدات شركات وزارة الكهرباء الغازية وضمان قيام منتجي الكهرباء من القطاع الخاص باستكمال محطات الانتاج الخاصة بهم.
- تنفيذ خطة شاملة لاستقطاب اصحاب المولدات الاهلية في مشاريع مع الدولة في مجال إصلاح قطاع الكهرباء، وتحديدا في تشغيل محطات غازية صغيرة.
- تحديث استراتيجية الطاقة في العراق، لتغطي المدة (2020 ـ 2030) لإدخال الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة.
- توجيه إدارات المحافظات بتبني تنفيذ مشروع نصب محطات طاقة شمسية تتراوح بين (10 ـ 100) ميجا واط وتوزيها بحسب الاقضية والنواحي واستثمار النفايات الصلبة لتحويلها الى طاقة باستخدام تقنيات صديقة للبيئة واعلان ذلك عن كونها فرص استثمارية.
- السعي لاستخدام منظومات الطاقة البديلة.
- استكمال الربط الكهربائي مع دول الجوار لتحقيق قابلية تجهيز أكبر وقدرة نقل أفضل.
- استكمال محطة الخيرات الحرارية الجديدة للاستفادة من زيت الوقود الثقيل من مصفى كربلاء المجاور.
- التزام وزارة النفط بتوفير الكميات الكافية من الغاز لتجهيز محطات توليد الكهرباء.
- تبني مشروع الطاقة النووية كخيار مستقبلي وفق ضوابط السلامة العامة.
- التوجه نحو استخدام خلايا الوقود الهيدروجينية.

تمثل النقاط اعلاه توجهات الحكومة العراقية في توفير خدمات الكهرباء في العراق كأجندة مستهدفة لسنة 2021، في ظل الازمة المالية والاقتصادية التي يعاني منها العراق، مما جعل اغلب توجهات الحكومة هي توجهات تقشفية وتسعى الى زيادة ايرادات الدولة وضمان تقديم الخدمة بأفضل ما يكون.

10 ـ 6 ـ 3: الخدمات البلدية

في اجندة الحكومة العراقية لقطاع الخدمات البلدية ركزت على توفير المياه الصالحة للشرب واستكمال شبكات الصرف الصحي سعيا منها لتحقيق نظام لإدارة تلك المفاصل يضمن ترشيد الاستهلاك ويحافظ على النظام الصحي والبيئي وتقديم خدمات بلدية ضمن خطة الاصلاح عبر (زيادة فاعلية منظومة توفير المياه للمواطنين للاستخدامات المختلفة وزيادة القدرة على معالجة مياه الصرف الصحي لتوفير بيئة صحية أفضل للمواطن العراقي).

وتسعى الحكومة العراقية من خلال خطة شاملة كما وردت في الورقة البيضاء الاصلاحية وفقرات مشروع الموازنة العامة لسنة 2021 والمنهاج الحكومي لتحقيق اجندة الخدمات البلدية عبر مجموعة من الاجراءات وكما يأتي:

- وضع خطة شاملة لقطاعي خدمات المياه والصرف الصحي بناء على تحليل التكلفة وادخال مبدأ استحصال رسوم الخدمة ورسوم المستخدم البيئية وفقا لأفضل الممارسات الدولية.
- إعادة هيكلة دوائر البلديات والمؤسسات المعنية التي تقدم خدمات المياه والصرف الصحي على اسس تجارية او شبه تجارية وتمول بشكل رئيس من خلال رسوم المستخدم وتوفير شبكة أمان مناسبة للفئات ذات الدخل المحدود.
- إرساء أسس الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال المياه والصرف الصحي وفتح المجال للمستثمرين والمشغلين المؤهلين.
- إنشاء هيأة تنظيمية مستقلة بموجب القانون توفر الرقابة والاشراف على قطاعي المياه والصرف الصحي.
- استكمال مشروع ماء البصرة الكبير ومشاريع المياه والصرف الصحي في باقي المحافظات.

ومن الملاحظ من اجندة الحكومة في مجال الخدمات البلدية الى انها تسعى ايضا الى تقليل الانفاق وترشيد الاستهلاك والسعي الى زيادة الإيرادات بقدر الامكان من كافة مفاصل الخدمات البلدية لضمان ايصال أفضل الخدمات للمواطن في ظل الازمات الاقتصادية والمالية التي يتعرض لها العراق.

10 ـ 6 ـ 4: خدمات النقل

تهدف خطة الحكومة العراقية في اجندة سنة 2021 لقطاع خدمات النقل الى (تطوير قطاع النقل بحيث يمارس دورا رئيسا في حركة الافراد والبضائع ويدعم التجارة والقدرة التنافسية) وتسعى الحكومة الي تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الاجراءات استهدفت توفير أفضل الخدمات وكما ورد في الوقة البيضاء الاصلاحية للحكومة العراقية وكما يأتي:

- وضع رؤية وطنية شاملة لقطاع النقل وتطوير خطة عمل لإعادة هيكلة وتسويق جميع القطاعات المرتبطة به.
- تحديث الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع النقل بما يحقق زيادة التمويل لمشاريع البنى التحتية فيه عبر التوجه نحو جذب الاستثمارات وبناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- تنفيذ خطة شاملة لتطوير الطرق الرئيسية التي تدعم التجارة ومناطق الخدمات الرئيسية، ويحقق الربط الدولي للطرق ووضع معايير تشغيلية وتجارية لوسائل النقل العامة في المدن وما بينها، والعمل بمبادئ تجارية وان أمكن خصخصة انظمة النقل الداخلي والنقل ما بين المحافظات.
- تفعيل الترانزيت البري والجوي لنقل البضائع عبر العراق.
- اعداد دراسات جدوى مناسبة لتطوير قطاع السكك الحديدية وعلى نحو متكامل مع مسار انشاء ميناء الفاو الكبير ويتضمن وصول شبكة القطارات من البصرة الى باقي انحاء العراق وكذلك البدء بتنفيذ مشروع النقل العام في بغداد.
- تطوير استراتيجية شاملة للمطارات وبضمنها الخدمات المقدمة فيها وفق المعايير الدولية والاتجاه نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص وجذب المستثمرين من مشغلي المطارات العالمية الاساسيين وتطوير الإطار الخاص بتخويل شركات الطيران الجديدة الخاصة بالشحن والمسافرين.
- تطوير استراتيجية شاملة تخص الخطوط الجوية العراقية مع رؤية حول عملية تسويقها وامكانية خصخصتها.